

١١/١١/١٩٨٥). واستطرداً اضطر مجلس
المستوطنات إلى التراجع عن قراره موضحاً أن
الجدل بشأن «أرض - إسرائيل» يحمل طابعاً
شعبياً - سياسياً لا يمس الحكومة أو الكنيسة،
كما أن مجلس المستوطنات يحترم أي قرار من
جانب المستشار القضائي للحكومة (عمل
همشمار، ١١/١١/١٩٨٥).

وعلى الرغم من تراجع المجلس عن قراره،
فقد بعث رابين رسالة إلى رئيس مجلس
المستوطنات، يسرائيل هارثيل، يحذره فيها من
عواقب القرارات المذكورة (المصدر نفسه).
كذلك أعرب منسق الاعمال في المناطق المحتلة،
شموئيل غورن، في أعقاب رسالة رابين هذه، عن
امله في أن يتمتع المجلس، في المستقبل، من القيام
باعمال مشابهة تلزم اتخاذ خطوات قضائية
(المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٨٥).

أما عضو الكنيسة غيئولاه كوهين
(هتحياه)، فقد قالت أن الإنذار الذي وجهه
رابين إلى مجلس المستوطنات زائد، بعد أن
أوضح مجلس المستوطنات أن قرار الحكومة
بالتنازل عن اراض سيكون اجراء غير شرعي،
صهيونياً وأخلاقياً، موضحة انه انذار مشاكس
ومغيب لا يساعد على تهدئة الاجواء (المصدر
نفسه).

ونشرت صحيفة «نكوداه»، الناطقة بلسان
المستوطنين في الضفة الغربية وغزة، نتائج
استقصاء للرأي اجبرته الصحيفة مع سكان
مستوطني كريات اربع ومعاليه ادوميم جاء فيه
أن ٢٠ بالمئة من سكان كريات اربع و١٠ بالمئة
من معاليه ادوميم ايدوا الكفاح المسلح، في حال
التنازل عن اراض في الضفة الغربية (دافان،
١١/٢١/١٩٨٥).

ردود الفعل الاسرائيلية

أما ردود الفعل الاسرائيلية على الدعوة الى
اشهار السلاح والتمرد ضد الجيش الاسرائيلي،
فقد تراوحت بين الرفض التام والتأييد؛ إذ قال
عضو الكنيسة اليعزر غرانوت (مبام) ان على
الحكومة محاسبة مجلس مستوطنات الضفة
الغربية وغزة، وحزب هتحياه الذي يغذي ويدافع

حركة غوش ايمونيم، على لسان ناطق باسمها،
ان قرارات مجلس المستوطنات مبدئية، ولم
تصدر سوى للتحذير من حدوث انقسام في
صفوف الشعب «لان ٥٥ - ٥٨ بالمئة يعارضون
اعادة أي جزء من الضفة الغربية إلى سلطة
اجنبية (هارتس، ١١/٧/١٩٨٥). وهاجمت
امينة سر الحركة، دنثيله فايس، مبادرة السلام
التي اطلقها بيرس مشيرة إلى ان حركتها تمثل
نصف الشعب الاسرائيلي وان مقترحات بيرس
غير مقبولة لا بالنسبة إلى الشعب الاسرائيلي ولا
بالنسبة إلى الأردن (المصدر نفسه،
١١/٥/١٩٨٥).

أما الحاخام موشي ليفنغر، من زعماء غوش
ايمونيم، فقد قال ان ما نشر عن مناقشات مجلس
المستوطنات ليس صحيحاً. وأعرب عن دهشته
ازاء الخطاب الذي القاه بيرس في الكنيسة
معتبراً «الكلمات التي استخدمها بيرس تجاه
المستوطنين غريبة». وأضاف انه سيواصل اثاره
الجدل في اوساط الشعب حول ما اذا كان
الكنيسة والحكومة مفوضين في اتخاذ قرارات
بشأن التنازل عن اراض (المصدر نفسه،
١١/٧/١٩٨٥).

تراجع مجلس المستوطنات

على أثر صدور قرارات مجلس المستوطنات،
طلب وزير الدفاع، اسحق رابين، من المستشار
القضائي للحكومة، اسحق زامير، ابداء رأيه
بشأنها، فقام هذا الأخير بالتحذير من الخطر
الناجم عن الموقف المعبر عنه في قرارات المجلس
التي اعلنت في بداية تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٨٥. وأوضح، في الوقت ذاته، ان قانونية
قرارات الحكومة خاضعة لمراقبة مستمرة من قبل
المحكمة والمستشار القضائي (المصدر نفسه،
١١/١٩/١٩٨٥).

وكان لتحذير زامير اثره في ادارة مجلس
المستوطنات بحيث قررت عدم المصادقة على
قرارات مجلس مستوطنات الضفة الغربية وغزة
بالكامل. وأكدت ادارة المجلس ان قراراً بإعادة
اراض سيكون غير اخلاقي، وليس غير قانوني
كما جاء في قرار مجلس المستوطنات (هارتس،